

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي

الدورة العادية الرابعة عشرة

أديس أبابا، إثيوبيا، 31 فبراير - 2 فبراير 2010

ASSEMBLY/AU/DEC.268-288 (XIV)
ASSEMBLY/AU/DECL.1 - 3 (XIV)
ASSEMBLY/AU/RES.1 - 2 (XIV)

المقررات والإعلانات والقرارين

المحتويات

عدد الصفحات	عنوان المقرر	رقم المقرر	
8	مقرر بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في إفريقيا، الوثيقة (XIV) ASSEMBLY/AU/3	ASSEMBLY/AU/DEC.268 (XIV)	
6	مقرر بشأن منع التغييرات غير الدستورية للحكومات وتعزيز قدرة الاتحاد الإفريقي على إدارة مثل هذه الأوضاع، الوثيقة ASSEMBLY/AU/4 (XIV)	ASSEMBLY/AU/DEC.269 (XIV)	
3	مقرر بشأن الاجتماع الثاني للدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الوثيقة (XIV) ASSEMBLY/AU/8	ASSEMBLY/AU/DEC.270 (XIV)	
2	مقرر بشأن إساءة استعمال مبدأ الولاية القضائية العالمية، الوثيقة EX.CL/540 (XVI)	ASSEMBLY/AU/DEC.271 (XIV)	
2	مقرر بشأن قضية حسين هبري، الوثيقة (XVI) ASSEMBLY/AU/9	ASSEMBLY/AU/DEC.272 (XIV)	
2	مقرر بشأن الهجوم الإرهابي الذي تعرض له الفريق الوطني التوجولي لكرة القدم.	ASSEMBLY/AU/DEC.273 (XIV)	
2	مقرر بشأن إعلان عام 2010 عاماً دولياً للشباب.	ASSEMBLY/AU/DEC.274 (XIV)	
4	مقرر بشأن عام السلم والأمن في أفريقيا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/5(XIV)	ASSEMBLY/AU/DEC.275 (XIV)	
1	مقرر بشأن الموقف الأفريقي الموحد من استعراض الخمس عشرة سنة لتنفيذ منهاج عمل بيجين.	ASSEMBLY/AU/DEC.276 (XIV)	
1	مقرر بشأن إنشاء صندوق المرأة الأفريقية.	ASSEMBLY/AU/DEC.277 (XIV)	
1	مقرر بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة العادية الخامسة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي.	ASSEMBLY/AU/DEC.278 (XIV)	
2	مقرر بشأن مدغشقر.	ASSEMBLY/AU/DEC.279 (XIV)	

2	مقرر بشأن انتخاب أعضاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، الوثيقة .EX.CL/578 (XVI)	ASSEMBLY/AU/DEC.280 (XIV)	
2	مقرر بشأن الموقف الإفريقي من نتائج كوبنهاجن للاجتماع الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الوثيقة .ASSEMBLY/AU/10(XIV)	ASSEMBLY/AU/DEC.281 (XIV)	
2	مقرر بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد.	ASSEMBLY/AU/DEC.282 (XIV)	
3	مقرر بشأن دمج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي بما في ذلك إنشاء وكالة التنسيق والتخطيط للنيباد.	ASSEMBLY/AU/DEC.283 (XIV)	
3	مقرر بشأن الاستجابة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.	ASSEMBLY/AU/DEC.284 (XIV)	
2	مقرر بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة.	ASSEMBLY/AU/DEC.285 (XIV)	
1	مقرر بشأن ملاحق النظام الأساسي لبنك الاستثمار الإفريقي	ASSEMBLY/AU/DEC.286 (XIV)	
3	مقرر بشأن ميزانية الاتحاد الإفريقي للسنة المالية 2010، الوثيقة .ASSEMBLY/AU/13 (XIV)	ASSEMBLY/AU/DEC.287 (XIV)	
1	مقرر بشأن زيمبابوي (اقترح السنغال)	ASSEMBLY/AU/DEC.288 (XIV)	
4	إعلان أديس أبابا حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا: تحديات وآفاق التنمية، الوثيقة (XIV) ASSEMBLY/AU/11	ASSEMBLY/AU/DECL.1 (XIV)	
2	إعلان مؤتمر الاتحاد الإفريقي حول الوضع في جمهورية هايتي.	ASSEMBLY/AU/DECL.2 (XIV)	
1	إعلان حول تحطم طائرة الخطوط الجوية الإثيوبية يوم 25 يناير 2010.	ASSEMBLY/AU/DECL.3 (XIV)	
1	قرار بشأن قرار الاتحاد الإفريقي لكرة القدم تعليق مشاركة توجو في مباريات الدوريتين القادمتين لكأس الأمم الإفريقية.	ASSEMBLY/AU/RES.1 (XIV)	
1	قرار بشأن الطاقة الشمسية في الصحراء.	ASSEMBLY/AU/RES.2 (XIV)	

مقرر

بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في إفريقيا،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/3 (XIV)

إن المؤتمر:

- 1- **يحيط علماً** بتقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وعن وضع السلم والأمن في أفريقيا؛
- 2- **يذكر** بإعلان طرابلس حول القضاء على النزاعات وتعزيز المستدام للسلم في إفريقيا [SP/ASSEMBLY/PS/DECL.(I)] وخطة العمل [SP/ASSEMBLY/PS/PLAN]، اللذين اعتمدهما الدورة الخاصة المنعقدة في طرابلس، الجماهيرية العظمى، في 31 أغسطس 2009؛
- 3- **يرحب** بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، بدعم من المجتمع الدولي، للإنشاء الفعال للمنظومة القارية للسلم والأمن، وكذلك لمنع النزاعات وتسويتها، وتعزيز السلام. **ويلاحظ المؤتمر** بارتياح التقدم المحرز في هذا الصدد **ويحث** جميع أصحاب المصالح المعنية على مواصلة جهودهم والعمل على التنفيذ الفعال لخطة عمل طرابلس؛
- 4- **يعرب عن قلقه** من الطريق المسدود الذي وصل إليه تنفيذ اتفاقية مابوتو ليومي 8 و9 أغسطس 2009 وقانون أديس أبابا الإضافي ليوم 6 نوفمبر 2009 بخصوص العودة إلى النظام الدستوري في مدغشقر. **ويلاحظ** مقترحات الخروج من الأزمة التي قدمها رئيس المفوضية إلى الأطراف الملجاشية يومي 20 و21 يناير 2010 في أنتاناريفو، **ويحث** كلا من الاتحاد الأفريقي ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي

على أن يواصل العمل مع المؤسسات القارية والإقليمية والدولية في مساعدة عملية التفاوض في مدغشقر.

5- يعيد التشديد على أهمية مواصلة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي قيادتها لعملية الوساطة في هذا البلد وذلك نظراً لمسئولياتها الإقليمية ومزاياها النسبية وكذلك دور فخامة السيد جواكيم شيسانو الرئيس الموزمبيقي الأسبق كوسيط **ويطلب** من مجلس السلم والأمن عقد اجتماع في وقت مناسب لاستعراض الوضع واتخاذ الخطوات اللازمة وفقاً لأدوات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة.

6- يرحب باستمرار الجهود الرامية إلى تعزيز عملية المصالحة الوطنية في جزر القمر وإرساء أسس الاستقرار، بما في ذلك إجراء الانتخابات للبرلمان الوطني وللمجالس في الجزر الثلاث المتمتعة بالحكم الذاتي في 6 و 20 ديسمبر 2009، **ويشجع** الأطراف القمرية، خاصة سلطات الاتحاد، على اتباع نهج توافقي في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية التي أدخلها الدستور الجديد الذي اعتمد خلال استفتاء تم إجراؤه في 17 مايو 2009، وذلك للحفاظ على الإنجازات التي تحققت؛

7- **يؤكد من جديد** دعم الاتحاد الإفريقي الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال والجهود المبذولة من أجل تنفيذ عملية سلام جيبوتي، ويكرر إدانته **الشديدة** لاستمرار الهجمات والأعمال الإرهابية الأخرى التي ترتكبها الجماعات المسلحة الساعية إلى تقويض أسس عملية السلام والمصالحة ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية والشعب الصومالي وبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، وكذلك الأعمال التي تنفذها حركة الشباب لحرمان المحتاجين من الوصول إلى الخدمات والمساعدات الإنسانية.

8- يرحب باعتماد القرار 1907 (2009) لمجلس الأمن للأمم المتحدة في 23 ديسمبر 2009 من قبل مجلس الأمن للأمم المتحدة حول فرض عقوبات على إرتريا بما في ذلك حظر الأسلحة وقيود السفر وتجميد أصول القادة السياسيين والعسكريين

لتقديمهم، من بين أشياء أخرى، الدعم السياسي والمالي واللوجستي للجماعات المسلحة التي تسعى إلى زعزعة السلم والمصالحة في الصومال والاستقرار في المنطقة.

9- يؤكد الحاجة إلى المتابعة الصارمة لتنفيذ القرار 1907 (2009)، ويدعو لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن للأمم المتحدة إلى تعيين القادة الإرهابيين العسكريين والسياسيين ذوي الصلة والأشخاص والكيانات الأخرى بحسب الاقتضاء، بغية السماح بتنفيذ نظام فعال للعقوبات، ويحث مجلس الأمن إلى التعجيل بالاستجابة لطلبه السابق القاضي بفرض منطقة حظر الطيران والحصار للموانئ البحرية بغية منع دخول عناصر أجنبية في الصومال وإمدادات لوجستية وغير ذلك من أنواع الدعم للمتمردين؛

10- يعرب مجدداً عن تقديره للبلدان المساهمة بقوات (بوروندي وأوغندا) وبأفراد الشرطة لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، ويرحب بتعهد جيبوتي بالمساهمة بقوات في البعثة، وتعهد كل من بوروندي وأوغندا بنشر كتيبة إضافية، ويكرر دعوته إلى الدول الأعضاء لتقديم القوات المطلوبة إلى البعثة بغية تمكينها من بلوغ القوام المسموح به. ويشدد المؤتمر على الحاجة إلى توفير الموارد للاتحاد الإفريقي من قبل جميع الشركاء على نحو يمكن التنبؤ به والاعتماد عليه وفي الوقت المناسب، ويكرر دعوته إلى مجلس الأمن لاتخاذ الخطوات اللازمة بغية تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور يتناسب مع الطابع الخطير والمعقد للوضع في الميدان.

11- يعرب عن قلقه إزاء استمرار المأزق الذي يعترض عملية السلام بين إثيوبيا وإرتريا، ويؤكد مجدداً استعداد الاتحاد الإفريقي لمساعدة البلدين، من خلال الحوار، على التغلب على المأزق الحالي وتطبيع علاقاتهما وإرساء أسس سلام شامل ودائم؛

12- يكرر مقرراته السابقة بشأن العلاقات بين جيبوتي وإرتريا وقلقه البالغ إزاء انعدام التقدم انعداماً كاملاً فيما يتعلق بتنفيذ إرتريا لهذه المقررات، وكذلك القرار 1862 (2009) و1907 (2009)، ويحث إرتريا على الامتثال السريع والكامل للمطالب الواردة فيها؛

13- يرحب بالتقدم الممتاز المسجل في عملية السلام في بوروندي، ويحث الأطراف البوروندية على مواصلة جهودها، بما في ذلك العمل على تهيئة ظروف مواتية لتنظيم الانتخابات العامة المقرر إجراؤها بين مايو وسبتمبر 2010. يشيد المؤتمر كذلك بتحسّن الوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومواصلة جهود تعزيز السلام في البلد، وكذلك توثيق العلاقات بينها وبين رواندا. ويكرر المؤتمر نداءه إلى المجتمع الدولي لتقديم الدعم المطلوب من أجل إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع وتعزيز السلم في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشيد في هذا الصدد ببعثة التقييم المتعددة الاختصاصات التي نشرتها مفوضية الاتحاد الإفريقي في هذين البلدين في إطار متابعة تنفيذ المقررات ذات الصلة لمجلس السلم والأمن وخطة عمل طرابلس.

14- يلاحظ أن السودان سوف يجري انتخابات وطنية في أبريل 2010 واستفتاء حول تقرير المصير لجنوب السودان في يناير 2011 ويكرر دعمه الكامل للسودان ويشيد بالخطوات التي اتخذت حتى الآن لضمان إجراء انتخابات حرة وعادلة، ويلاحظ أيضاً وبتقدير التقدم المحرز في الوضع الإنساني والأمني في دارفور ويدعو إلى تكثيف الجهود للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة للسماح للدارفوريين بالمشاركة الكاملة في الانتخابات الكاملة.

15- يلاحظ أيضاً ضرورة تكثيف المبادرات الراهنة لمساعدة شعب السودان على تحقيق سلام واستقرار دائمين. وفي هذا الصدد، يحث الدول الأعضاء والمفوضية والشركاء الدوليين على دعم هذه المبادرات والتعاون معها بما في ذلك اللجنة

الوزارية للاتحاد الأفريقي المعنية بإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في السودان.

16- يرحب بتقرير فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى حول دارفور، وما ورد فيه من التوصيات التي توفر خارطة طريق واضحة وسليمة لإحلال السلم والعدالة والمصالحة وضمد الجراح في دارفور، ويساهم بالتالي في تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تعزيز السلم والأمن الدائمين في السودان، ويجيز البيان الذي اعتمده في هذا الصدد مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـ 207 المنعقد في أبوجا، نيجيريا، في 29 أكتوبر 2009، ويؤكد مجدداً أن توصيات فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى حول دارفور ستشكل أساساً للالتزام بالاتحاد في دارفور وتفاعله مع الشركاء الدوليين. ويعرب المؤتمر عن دعمه الكامل لفريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي حول السودان، ويشدد على ضرورة قيام جميع أصحاب المصلحة بتقديم تعاون كامل مع الفريق في أداء تفويضه. وفي هذا السياق، يكرر المؤتمر دعم الاتحاد الإفريقي لجهود الوساطة المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والتسهيل الذي تقدمه دولة قطر. يعرب المؤتمر عن تقديره لجميع البلدان الأفريقية مثل الجماهيرية العظمى، التي أسهمت في السعي من أجل تحقيق الاستقرار في دارفور، ولا سيما عملية توحيد الحركات الدارفورية.

17- يرحب بتعيين البروفيسور إبراهيم جمباري، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة ورئيس بعثة الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد).

18- يرحب بالتقدم المحرز المسجل فيما يتعلق بتهدئة وتطبيع العلاقات بين تشاد والسودان، من خلال التوقيع، في 15 يناير 2010 في إنجمينا، على اتفاق التطبيع بين تشاد والسودان، ومن خلال البروتوكول الإضافي المتعلق بتأمين الحدود،

ويشجع الطرفين على الاستمرار في طريق الحوار وعلى تنفيذ الالتزامات المتعهد بها.

19- يلاحظ بارتياح التقدم الكبير المحرز في تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل في جمهورية أفريقيا الوسطى ويناشد الأطراف المعنية في وسط أفريقيا مواصلة جهودها، وخاصة من خلال تحقيق التعاون اللازم لتنفيذ برنامج نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمجهم، ومن خلال العمل على تهيئة الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر إجراؤها في شهري أبريل ومايو القادمين في جو من النظام والحرية والشفافية. ويوجه المؤتمر من جديد نداءً إلى المجتمع الدولي لكي يقدم الدعم اللازم لتوطيد السلام، بما في ذلك تنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن، والدعم الضروري للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

20- يحث الأطراف الإفوارية على مضاعفة جهودها لإنجاح عملية السلام والمصالحة في بلدها، بما في ذلك إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في المواعيد المقررة بما يكفل الخروج من الأزمة.

21- يحيط علماً بعملية الوساطة الجارية في النيجر، ويشيد بجهود الجنرال عبد سلامي أبو بكر، رئيس دولة نيجيريا السابق ووسيط الحوار بين النيجريين. يدعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع الوسيط، وخاصة خلال الاجتماع القادم المقرر عقده في نيامي، النيجر في 4 فبراير 2010.

22- يحيط علماً مع الارتياح بالتقدم المستمر الذي يتم إحرازه نحو إعادة الأعمار وبناء السلام في فترة ما بعد النزاع في ليبيريا، ويحث المجتمع الدولي على مواصلة الدعم المقدم للجهود الجارية حالياً. ويشيد المؤتمر بحكومة ليبيريا لمبادرتها إلى عملية صياغة أفضل إستراتيجية لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة.

23- يكرر تنديد الاتحاد الأفريقي المطلق للمذابح وأعمال العنف المتعددة المتكررة من قبل عناصر في القوات الغينية الأمنية المسلحة ضد المدنيين العزل في ملعب كوناكري في 28 سبتمبر 2009 ويشدد على ضرورة محاكمة مرتكبي هذه المذابح والذين أمروا بالقيام بها وفقاً لمبادئ الاتحاد الأفريقي الخاصة بمكافحة الإفلات من العقاب. ويرحب بتوقيع إعلان واجادوجو المشترك في واجادوجو في 15 يناير 2010 تحت رعاية الرئيس بليز كومباوري بوصفه الوسيط في الأزمة الغينية، مما يمثل خطوة هامة في عملية العودة إلى النظام الدستوري في غينيا وحل الأزمة في هذا البلد وفقاً للمقررات ذات الصلة الصادرة عن كل من الاتحاد الأفريقي والإيكواس ويعنن التزام الاتحاد الأفريقي بتعبئة الدعم اللازم لتنفيذ إعلان واجادوجو، ويعرب عن تقديره للرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو على جهوده الرامية إلى حل الأزمة.

24- يشيد بعمل مجموعة الاتصال الدولية تحت رئاسة كل من الإيكواس والاتحاد الأفريقي للجهود الجارية الرامية إلى حل الأزمة في غينيا. وفي هذا الصدد، يحيط علماً بنتائج الاجتماع الأخير لمجموعة الاتصال الدولية المنعقدة في 26 يناير 2010 وخاصة دعوة الاتحاد الأفريقي والإيكواس وجميع شركاء الاتحاد الأفريقي إلى إعادة النظر في العقوبات المفروضة على غينيا خلال الأزمة وذلك في ضوء التطورات الإيجابية المستجدة في هذا البلد.

25- يشيد بعودة موريتانيا إلى النظام الدستوري وبدور الوساطة الذي لعبه فخامة رئيس جمهورية السنغال، السيد عبد الله واد، بدعم من المجتمع الدولي عن طريق مجموعة الاتصال الدولية حول موريتانيا تحت قيادة الاتحاد الأفريقي. ويشجع على عقد اجتماع مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في النصف الأول من عام 2010 لتعبئة الدعم المالي والاقتصادي لموريتانيا، ويشجع أيضاً الأطراف الموريتانية على التنفيذ الكامل لاتفاقية داكار.

26- **يلاحظ بارتياح** التقدم المحرز في عملية العودة إلى الاستقرار في غينيا بيساو منذ الانتخابات الرئاسية التي أجريت في الفترة يونيو - يوليو 2009 **ويطلب** إلى رئيس المفوضية مواصلة العمل، بالتعاون الوثيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على تنفيذ أحكام خطة عمل طرابلس المتعلقة بغينيا بيساو، وخاصة تلك المرتبطة بإعادة الأعمار وإصلاح قطاع الأمن، من خلال نشر بعثة مشتركة لإرساء الاستقرار تضم الاتحاد الأفريقي/المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، **ويحث المؤتمر** الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على المشاركة في المائدة المستديرة للمانحين من أجل غينيا بيساو والمقرر عقدها في النصف الأول من 2010، **ويناشد** المجتمع الدولي تقديم المساعدة اللازمة إلى هذا البلد لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

27- **يرحب** بدخول معاهدة جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بليندابا) حيز التنفيذ في 15 يوليو 2009 **ويتطلع** إلى مؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة المقرر عقده في أديس أبابا في أبريل 2010 لإنشاء اللجنة الأفريقية للطاقة النووية. **ويرحب أيضاً** بدخول ميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك حيز التنفيذ في ديسمبر 2009، **ويشجع** المفوضية على اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتنفيذ الميثاق. **ويلاحظ** المؤتمر أن هاتين الوثيقتين تثيران الإطار المعياري لمنع الهيكلي للنزاعات.

28- **يطلب** إلى مجلس السلم والأمن، القيام، بالتعاون الوثيق مع رئيس المفوضية، ببذل كافة الجهود لتحقيق تقدم كبير في مختلف عمليات السلام في القارة، في إطار عام السلم والأمن واتخاذ المبادرات الضرورية لعمل أكثر حيوية في مجال منع النزاعات وإعادة الأعمار في فترة ما بعد النزاع.

—

مقرر

بشأن منع التغييرات غير الدستورية للحكومات

وتعزيز قدرة الاتحاد الإفريقي على إدارة مثل هذه الأوضاع،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/4 (XIV)

إن المؤتمر:

- 1- يحيط علما بتقرير رئيس المفوضية عن منع التغييرات غير الدستورية للحكومات وتعزيز قدرة الإتحاد الإفريقي على إدارة مثل هذه الأوضاع؛
- 2- يذكر بمقرراته السابقة بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومات وخاصة المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.220(XII) والمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.253(XIII) المعتمدين خلال دورتيه العاديتين الثانية عشرة والثالثة عشرة المنعقدتين في أديس أبابا على التوالي من 1 إلى 4 فبراير 2009، وفي سرت من 1 إلى 4 يوليو 2009 وكذلك إعلان طرابلس حول حل النزاعات في أفريقيا وإحلال السلام الدائم، ولاسيما الفقرة 8 منه، الصادر عن الدورة الخاصة لمؤتمر الإتحاد المنعقد في طرابلس، الجماهيرية العظمى يوم 31 أغسطس 2009؛
- 3- يؤكد من جديد رفض الإتحاد الإفريقي الكامل للتغييرات غير الدستورية وعزمه على وضع حد نهائي لهذه الآفة والتي تقوض التقدم المحقق في عملية إشاعة الديمقراطية عبر القارة، والتي تشكل تهديدا للسلام والأمن في أفريقيا. وفي هذا الشأن، يؤكد المؤتمر من جديد أهمية مقررات الجزائر الصادرة في يوليو 1999، والإعلان المتعلق بإطار العمل حول التغييرات غير الدستورية للحكومات، الصادر عن الدورة العادية الـ36 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المنعقدة في لومي من 10 إلى 12 يوليو 2000 والأحكام ذات الصلة بالقانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي والبروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن؛

4- **يحيط علما** بالمبادرات التي اتخذتها المفوضية في إطار متابعة المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.253(XIII) بما في ذلك المشاورات التي أجريت مع مختلف أصحاب المصلحة من أجل معرفة آرائها حول المسألة، بما في ذلك تعزيز التنسيق مع الاتحاد الإفريقي، واستنتاجات الخوة التي عقدها مجلس السلم والأمن في سوازيلاند من 17 إلى 19 ديسمبر 2009؛

5- يرى أن الاتحاد الإفريقي له من الوسائل ما تمكنه من مواجهة آفة التغييرات غير الدستورية للحكومات، وأن الهدف ينبغي أن يتمثل في العمل على التنفيذ الفعال لهذه الوسائل وذلك بتهذيبها وإثرائها وتحديثها عند الحاجة، بدلا من إعداد نصوص جديدة. ويشدد كذلك على ضرورة إعداد تصور شامل حول مسألة التغييرات غير الدستورية للحكومات، تكون متطابقة مع الوسائل ذات الصلة للاتحاد الإفريقي، وترتكز على عدم التسامح مطلقا مع الانقلابات العسكرية وكذلك مع الإخلال بالمقاييس الديمقراطية التي يمكن أن يؤدي دوامها وتكرارها إلى حدوث تغييرات غير دستورية؛

6- يقرّ التوصيات المتضمنة في تقرير رئيس المفوضية، ويوافق، بصفة خاصة على الإجراءات الآتية :

1- حول تعزيز فعالية رد فعل الاتحاد الإفريقي على التغييرات والطرق غير الدستورية والتي تصاحب الفترات الانتقالية:

أ. يكرر نداءه إلى جميع الدول الأعضاء المعنية لكي تتخذ على الفور التدابير المطلوبة لتصبح أطرافا في الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، الذي يعزز بقدر كبير التدابير المتعلقة بالتغييرات غير الدستورية للحكومات، **يطلب** من المفوضية أن تعمل، بالتعاون الوثيق مع الهيئات ذات الصلة في الاتحاد، وخاصة البرلمان الإفريقي، على مواصلة وتكثيف جهودها من أجل توعية جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل التعجيل بدخول الميثاق حيز التنفيذ.

ب. يقرر أنه، في حالة التغيير غير الدستوري للحكومات، يتم تطبيق

الإجراءات التالية بالإضافة إلى تعليق عضوية البلد:

أ) عدم مشاركة مرتكبي التغيير غير الدستوري في الانتخابات

التي يتم إجراؤها لإعادة النظام الدستوري؛

ب) تنفيذ العقوبات على أية دولة عضو يثبت أنها حرّضت على

التغيير غير الدستوري أو دعمته في دولة أخرى؛

ج) تنفيذ المؤتمر لعقوبات أخرى بما في ذلك عقوبات اقتصادية

تأديبية.

ج. يقرر، علاوة على ذلك، أن تمتنع جميع الدول الأعضاء، بمجرد

وقوع تغيير غير دستوري للحكومة، عن الاعتراف بالسلطات

الجديدة، ويدعو جميع الهيئات الدولية غير الإفريقية بما في ذلك على

مستوى منظمة الأمم المتحدة وجمعيتها العامة، إلى الامتناع عن منح

الاعتماد لهذه السلطات وذلك لتعزيز إجراء التعليق التلقائي الذي

يتخذه الاتحاد الإفريقي ضد تلك البلدان التي تخضع لتغييرات غير

دستورية.

2- حول تفعيل جهاز المنع الهيكلي للتغييرات غير الدستورية للحكومات:

أ- يشدد بقوة على الأهمية التي يكتسبها التوقيع والتصديق من قبل

الدول الأعضاء على ميثاق الاتحاد الإفريقي للديمقراطية والانتخابات

والحكم، والانضمام إلى مبادئ حسن الجوار وعدم القيام بالأعمال

التخريبية. وعلى تلك التي لم توقع بعد وفيما يتعلق خاصة بالحكم

الرشيدي وسيادة القانون. يؤكد المؤتمر من جديد على ضرورة احترام

سيادة القانون من قبل الدول الأعضاء وكذلك احترام دساتيرها

الخاصة، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بإصلاحات دستورية، مع الأخذ

في الاعتبار أن عدم احترام هذه الأحكام يمكن أن يؤدي إلى حالات

توتر قد تؤدي بدورها إلى أزمات سياسية.

ب- **يطلب** من مجلس السلم والأمن، في إطار المادة 7(م) من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن، التي تنص على أن هذا الجهاز، يقوم، بالتعاون مع رئيس المفوضية، "وفي إطار المسؤوليات المنوطة به بمتابعة التقدم المحرز في تعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية واحترام قدسية الحياة الإنسانية والقانون الإنساني الدولي من جانب الدول الأعضاء"، أن يبحث بصفة منتظمة التقدم المحرز في عملية إشاعة الديمقراطية، وهذا على أساس تقرير يعده مقرر مستقل يتم تعيينه من قبل رئيس المفوضية ويحظى بالدعم الضروري من حيث الموارد البشرية والخبرة الاستشارية. يقرر أن هذا سيتم بالنسبة لسنة 2010، التي هي سنة السلم والأمن في أفريقيا، وهذا الاستعراض يتم من خلال عقد اجتماع لمجلس السلم والأمن على المستوى الوزاري؛

ج- **يطلب** من المفوضية تكثيف جهودها لضمان متابعة التنفيذ الفعال للتوصيات التي قدمتها هيئة الحكماء في تقريرها عن تعزيز دور الاتحاد الأفريقي في مجال منع النزاعات العنيفة وإدارتها وتسويتها والتوترات الناتجة عن الانتخابات في أفريقيا كما أقرتها الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي (الوثيقة ASSEMBLY/AU/6(XIII)REV.1 بالنظر لأن الاختلافات بشأن إدارة العملية الانتخابية هي التي تتسبب في حدوث تغيير غير دستوري للحكومات؛

د- **يشير** إلى ضرورة تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على توقع الأحداث من خلال القيام بأعمال وقائية حثيثة. في هذا الصدد، **يشجع** المؤتمر رئيس المفوضية على استخدام جميع السلطات التي تخولها له المادة 10(ب2) من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن وإلى اللجوء، كلما اقتضى الأمر ذلك، إلى هيئة الحكماء والشخصيات البارزة الأفريقية الأخرى من أجل إنهاء هذه التوترات والأزمات

التي قد تتسبب في حدوث تغييرات غير دستورية للحكومات. يشير إلى ضرورة قيام الدول بتقديم الدعم الكامل والتعاون الضروري في هذا الشأن.

3- حول التنسيق على المستويين الإقليمي والدولي:

(أ) يؤكد من جديد على المسؤولية الأولى للاتحاد في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة طبقاً للبروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن. وعليه، يقرر أنه في كل مرة يأخذ فيها الاتحاد الأفريقي قراراً بشأن حالة تغيير غير دستوري للحكومات، يتعين أن تقوم بذلك بالتشاور الوثيق مع الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها كما هو منصوص عليه في المادة 6 من البروتوكول المذكور أعلاه. ويجب أن تحترم الآليات الإقليمية هذا القرار ولاسيما الامتناع عن قبول الدول التي تم تعليق مشاركتها في أنشطة الاتحاد الأفريقي، ويقرر أيضاً أنه يتعين على مجلس السلم والأمن، في أداء مهامه، أن يأخذ في الاعتبار الدور الرئيسي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية وقواعدها وممارساتها التي تحكم التغييرات غير الدستورية للحكومات؛

(ب) يطلب من شركاء الاتحاد الأفريقي الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، أن يدعموا بقوة القرارات التي يتخذها الاتحاد الأفريقي بشأن أوضاع التغيير غير الدستوري للحكومات والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعرقل جهود الاتحاد الأفريقي وإعطاء إشارات متضاربة لمرتكبي التغيير غير الدستوري؛

(ج) يقر بالدور الهام الذي تقوم به مجموعات الاتصال الدولية في تعبئة دعم شركاء الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بكامله تدعيماً لمواقف الاتحاد الأفريقي إزاء التغييرات غير الدستورية للحكومات ويشجع المفوضية على إنشاء مثل هذه المجموعات بقيادة الاتحاد الأفريقي،

كلما اقتضت الضرورة ذلك، بغية تعبئة الدعم الواسع للقرارات التي يتخذها الاتحاد الأفريقي وذلك طبقاً لوثائق الاتحاد الأفريقي ذات الصلة.

7- يطلب من رئيس المفوضية اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لمتابعة تنفيذ المقرر الحالي وإطاعه بشكل منتظم على الجهود المبذولة في هذا الشأن.



مقرر

بشأن الاجتماع الثاني للدول الأطراف

في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/8(XIV)

إن المؤتمر:

- 1- **يحيط علماً** بتقرير الاجتماع التحضيري الوزاري حول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المنعقد في 6 نوفمبر 2009 في أديس أبابا، إثيوبيا، وفقاً للمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.245(XIII) الصادر في سرت، الجماهيرية العظمى في يوليو 2009 للتحضير لمؤتمر المراجعة للدول الأطراف المقرر عقده في كمبالا، أوغندا، في مايو - يونيو 2010،
- 2- **يجيز** التوصيات المضمنة فيه، ولا سيما ما يلي:
 - 1) مقترح بتعديل المادة 16 من نظام روما الأساسي؛
 - 2) مقترح يتعلق باستبقاء المادة 13 كما هي؛
 - 3) المسائل الإجرائية: خطوط توجيهية بشأن ممارسة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية سلطته التقديرية بشأن الدعوى؛
 - 4) حصانات المسؤولين المنتمين إلى دول غير أطراف في نظام روما الأساسي: العلاقة بين المادتين 27 و98؛
 - 5) اقتراحات تتعلق بجريمة الاعتداء؛
- 3- **يكرر التزامه** بمكافحة الإفلات من العقاب وفقاً لأحكام المادة 4 (ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛
- 4- **يحيط علماً أيضاً** بتقرير المفوضية عن المؤتمر الثامن للدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية (الدول الأفريقية الأطراف) المنعقد في لاهاي،

هولندا، من 16 إلى 26 نوفمبر 2009 ونتائج اجتماع الدول الأفريقية الأطراف؛

5- **يرحب** بقيام جمهورية جنوب أفريقيا، باسم الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بتقديم اقتراح بشأن تعديل المادة 16 من نظام روما الأساسي بغية السماح للجمعية العامة للأمم المتحدة بتأجيل القضايا لمدة سنة (1) واحدة، وذلك بالنسبة للقضايا التي أخفق مجلس الأمن للأمم المتحدة في اتخاذ قرار بشأنها وفق جدول زمني محدد؛

6- **يشدد** على الحاجة إلى أن تتحدث الدول الأفريقية بصوت واحد لضمان الحفاظ على مصالح أفريقيا؛

7- **يرحب** بالقرار ICC-ASP/8/Res.6 حول مؤتمر المراجعة الذي ينص على إنشاء مجموعة عمل من الدول الأفريقية الأطراف تتولى، ابتداءً من دورته التاسعة، بحث التعديلات في نظام روما الأساسي بما في ذلك، من بين جملة أمور أخرى، الاقتراح بتعديل المادة 16 من نظام روما الأساسي إلى جانب الاقتراحات المقدمة من دول أطراف أخرى أو مجموعة من الدول الأطراف؛

8- **يحيط علماً** أيضاً بأن الاقتراحات الأخرى التي صدرت عن الاجتماع الثاني للدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي لن يتم بحثها خلال مؤتمر المراجعة، وبناءً عليه، **يطلب** من الدول الأفريقية الأطراف إثارة قضية حصانات المسؤولين المنتمين إلى دول غير أطراف في نظام روما الأساسي (العلاقة بين المادتين 27 و98) تحت موضوع "التعاون"، على مستوى مجموعة عمل نيويورك بمكتب الدول الأفريقية الأطراف وكذلك خلال عملية المراجعة التي يضطلع بها مؤتمر المراجعة؛

9- **يحيط علماً كذلك** بأنه لم تكن هناك مناقشة حول جريمة الاعتداء خلال الاجتماع الثامن للدول الأفريقية الأطراف؛

10- يعرب عن أسفه العميق لكون الطلب الذي تقدم به الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة بتأجيل الإجراءات التي شرع في تنفيذها ضد الرئيس السوداني عمر البشير طبقاً للمادة 16 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لم يتخذ أي إجراء بشأنه. وفي هذا الصدد، يكرر طلبه إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة؛

11- يحث الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي على متابعة مشاعر القلق التي أثارها الدول الأعضاء؛

12- يحيط علماً بمؤتمر الاستعراض للدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية المقرر عقده في كمبالا، أوغندا من 31 مايو إلى 11 يونيو 2010، ويدعو الدول الأعضاء الأفريقية الأطراف إلى المشاركة الفعالة في هذا المؤتمر؛

13- يطلب من المجموعة الأفريقية في نيويورك والدول الأفريقية الأعضاء في هيئة مكتب متابعة تنفيذ هذا المقرر بالتعاون مع المفوضية والتأكد من تناول مشاعر القلق التي أثارها مؤتمر الاتحاد والدول الأعضاء على نحو سليم من خلال المشاورات مع المجموعات الإقليمية الأخرى بغية التوصل إلى حل دائم، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المؤتمر من خلال المفوضية عن الإجراءات التي تم اتخاذها؛

14- يطلب من المفوضية أيضاً متابعة تنفيذ هذا المقرر وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يوليو 2010 وذلك من خلال المجلس.

—

مقرر

بشأن إساءة استعمال مبدأ الولاية القضائية العالمية،

الوثيقة EX.CL/540 (XVI)

إن المؤتمر:

- 1- **يحيط علماً** بتوصيات المجلس التنفيذي حول التقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.243(XIII) المعتمد في سرت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في يوليو 2009؛
- 2- **يحيط علماً أيضا** بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/64/L117 حول نطاق تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية الذي اعتمده الجمعية العامة في 16 ديسمبر 2009 و**يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى تقديم معلوماتها وملاحظاتها حول نطاق تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة قبل 30 أبريل 2010، بما في ذلك المعلومات الخاصة بالمعاهدات الدولية السارية ذات الصلة، والقواعد القانونية المحلية لهذه الدول وممارساتها القضائية؛
- 3- **يوكد من جديد** مواقفه السابقة الواردة في المقررات ASSEMBLY/DEC.199(XI) و ASSEMBLY/DEC.213(XII) و ASSEMBLY/DEC.243(XIII) المعتمدة في شرم الشيخ، وأديس أبابا وسرت في يوليو 2008 وفبراير 2009 ويوليو 2009 على التوالي، والتي مفادها أنه كانت هناك إساءة استعمال واضحة لمبدأ الولاية القضائية العالمية من قبل بعض الدول غير الأفريقية، و**يوكد من جديد** ندائه بالإنهاء الفوري لكافة الاتهامات المعلقة؛

- 4- يكرر أيضاً التزامه بمكافحة الإفلات من العقاب وفقاً لأحكام المادة 4 (ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛
- 5- يحث الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على تقديم التعاون اللازم للاتحاد الأفريقي لتسهيل البحث عن حل دائم لإساءة استعمال مبدأ الولاية القضائية العالمية؛
- 6- يؤكد من جديد أيضاً إيمانه بالحاجة إلى هيئة تنظيمية دولية مؤهلة لاستعراض و/أو النظر في الشكاوى أو الطعون الناجمة عن إساءة استعمال مبدأ الولاية القضائية العالمية من قبل فرادى الدول؛
- 7- يدعو جميع الدول المعنية وخاصة الدول الأوروبية، إلى احترام القانون الدولي ولا سيما الحصانة التي يتمتع بها المسؤولون في الدولة عند تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية؛
- 8- يعرب عن تقديره لرئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس المفوضية على الجهود المبذولة حتى الآن لضمان مناقشة هذه المسألة على نحو شامل على مستوى الأمم المتحدة؛
- 9- يحث الدول الأعضاء المتضررة من إساءة استعمال مبدأ الولاية القضائية العالمية من قبل الدول غير الأفريقية على النزول عند طلب رئيس الاتحاد وإرسال قائمة وتفاصيل الحالات المتعلقة في الدول غير الأفريقية ضد شخصيات أفريقية إلى المفوضية؛
- 10- يطلب من المجموعة الأفريقية في نيويورك متابعة تنفيذ هذا المقرر بالتعاون مع المفوضية وضمان معالجة انشغالات الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء بشكل مناسب بغية إيجاد حل دائم ورفع تقرير عن الإجراءات المتخذة إلى المؤتمر عن طريق مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

11- **يطلب أيضا** من المفوضية متابعة هذه المسألة بغية ضمان إيجاد حل نهائي للمشكلة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يوليو 2010 عن طريق المجلس التنفيذي.



مقرر

بشأن قضية حسين هبري،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/9 (XVI)

إن المؤتمر:

1- **يحيط علماً** بالتقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ مقرري المؤتمر

ASSEMBLY/AU/DEC.246 (XIII) و ASSEMBLY/AU/DEC.240 (XII)

المعتمدان من قبل المؤتمر في أديس أبابا، إثيوبيا، في فبراير 2009 وفي سرت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، في يوليو 2009، على التوالي، بشأن قضية حسين هبري؛

2- **يكرر التزامه** بمكافحة الإفلات من العقاب وفقاً لأحكام المادة 4 (ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛

3- **يحيط علماً** بأنه على الرغم من مقرراته السابقة الصادرة على مستوى القمة والتي تدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات طوعية في الميزانية الخاصة بقضية حسين هبري، فإنه لم تكن هناك أي ردود فعل إيجابية من معظم الدول الأعضاء؛

4- **يكرر نداءه** إلى جميع الدول الأعضاء للمساهمة في ميزانية المحاكمة وتقديم الدعم اللازم لحكومة السنغال في تنفيذها لتفويض الاتحاد الأفريقي بمحاكمة حسين هبري؛

5- **يستحضر مقرره** ASSEMBLY/AU/DEC.246(XIII) الصادر في سرت، الجماهيرية العظمى في يوليو 2009 والداعي إلى تقديم الاتحاد الأفريقي مساهمة رمزية في ميزانية المحاكمة بمبلغ يتم تحديده بعد المشاورات بين المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين؛

- 6- **يطلب** من حكومة السنغال والمفوضية والشركاء، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، مواصلة المشاورات بغية ضمان عقد المائدة المستديرة للمانحين، في أقرب وقت ممكن؛
- 7- **يدعو** جميع الدول والمؤسسات الشريكة إلى دعم هذه العملية والمائدة المستديرة للمانحين المزمع عقدها في داكار، السنغال، في عام 2010؛
- 8- **يطلب** من المفوضية أن تتابع تنفيذ هذا المقرر وتقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يوليو 2010 من خلال المجلس التنفيذي.



مقرر

بشأن الهجوم الإرهابي الذي تعرض له الفريق الوطني

التوجولي لكرة القدم

إن المؤتمر:

- 1- يندد بشدة بالعمل الإرهابي الذي تعرض له الفريق الوطني التوجولي لكرة القدم المشارك في كأس أفريقيا للأمم يوم 8 يناير في مقاطعة كابيندا بأنجولا على الحدود بين جمهورية أنجولا وجمهورية الكونغو؛
- 2- يؤكد من جديد أن الإرهاب عمل بغيض ويستحق الإدانة ويهدف إلى زعزعة سلم وأمن جميع الشعوب؛
- 3- يذكر بمبادئ القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1999 حول منع الإرهاب ومكافحته (اتفاقية الجزائر العاصمة) وبروتوكول 2004 ومواثيق الأمم المتحدة القانونية ذات الصلة والاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بمكافحة الإرهاب، التي تدين كلها دعم وإيواء وتمويل الجماعات الإرهابية؛
- 4- يؤكد من جديد تصميمه على مكافحة الأعمال الإرهابية في أفريقيا والعالم، ويدعو جميع البلدان الأفريقية وغير الأفريقية إلى الامتناع عن تشجيع وحماية ودعم وإيواء الجماعات الإرهابية؛
- 5- يحث البلدان التي تم فيها تنظيم وتخطيط العمل الإرهابي والتي تظاهرت فيما بعد بالتعاون مع حكومة أنجولا في إلقاء القبض على المسؤولين عن هذا العمل ومحاكمتهم؛

6- يشجع نفس هذه البلدان على عدم السماح لأولئك المعروفين بخلفية إرهابية بالإقامة الدائمة في أراضيها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع استخدام أراضيها لتخطيط وتنفيذ هجمات إرهابية ضد البلدان الإفريقية.

7- يدعو المجتمع الدولي وخاصة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية إلى التعاون الكامل مع السلطات الأنجولية في محاكمة مرتكبي هذا العمل الشنيع.



مقرر

بشأن إعلان عام 2010 عاماً دولياً للشباب

إن المؤتمر:

- 1- **يذكر** بالمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.250(XIII) الذي يطلب من جميع الدول الأعضاء والمجموعة الأفريقية في نيويورك دعم اعتماد مشروع القرار الذي يعلن عام 2010 عاماً دولياً للشباب؛
- 2- **يذكر أيضاً** بالمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.250(XIII) الذي يدعو جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وفي المنظمات الدولية الأخرى إلى مساندة المبادرة الداعية إلى إعلان عام 2010 عاماً دولياً للشباب، والإسهام في اعتماده عند عرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- 3- **يحيط علماً** باعتماد الدورة الـ64 للجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار 131/64 بعنوان "2010 عاماً دولياً للشباب": الحوار والتفاهم المتبادل" بشأن إعلان العام المذكور وعقد مؤتمر عالمي للشباب ودعوة رئيس الجمعية العامة إلى إجراء مشاورات مفتوحة مع الدول الأعضاء لتحديد طرق تنظيم هذه التظاهرة والنتائج المرجوة؛
- 4- **يعرب عن رضائه الكامل وترحيبه بالإجماع**، باعتماد مبادرة فخامة رئيس جمهورية تونس، زين العابدين بن علي، التي تدعو إلى إعلان عام 2010 عاماً دولياً للشباب؛
- 5- **يهنئ** الجمهورية التونسية ورئيسها فخامة السيد زين العابدين بن علي لما أولاه من اهتمام خاص لدور الشباب بوجه عام، والشباب الأفريقي بوجه خاص في مجال إرساء ودعم الحوار والتفاهم المتبادل؛
- 6- **يوجه نداءً** إلى الدول الأعضاء لكي تواصل دعمها لهذه المبادرة من خلال المشاركة النشطة في المشاورات التي سوف يجريها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة حول طرق تنظيم المؤتمر العالمي للشباب؛

- 7- **يحث** الدول الأعضاء على تنظيم وتنفيذ أعمال وطنية وعلى المشاركة في أنشطة إقليمية ودولية للاحتفال بالعام الدولي للشباب؛
- 8- **يحث** أيضا الدول الأعضاء أيضاً على العمل مع المفوضية لإطلاق وتنفيذ فرق الشباب المتطوعين للاتحاد الأفريقي.
- 9- **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي الشروع بنشاط في ترويج موضوع العام الدولي للشباب: "حوار وتفاهم متبادل" وأيضاً في تنفيذ أنشطة ملائمة ومتابعة الأعمال التي تقوم بها الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- 10- **يطلب** من المفوضية أيضاً أن ترفع تقريراً إلى الدورة العادية للمجلس التنفيذي في يناير 2011 عن وضع التنفيذ العام للأعمال المتصلة بالاحتفال بالعام الدولي للشباب.



مقرر

بشأن عام السلم والأمن في أفريقيا،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/5(XIV)

إن المؤتمر:

- 1- **يحيط علماً** بتقرير رئيس المفوضية عن عام السلم والأمن في أفريقيا؛
 - 2- **يذكر بإعلان** طرابلس حول تصفية النزاعات في أفريقيا وتعزيز سلام مستدام [SP/ASSEMBLY/PS/DECL.(I)] المعتمد خلال الدورة الخاصة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي حول بحث وتسوية النزاعات في أفريقيا المنعقدة في طرابلس، الجماهيرية العظمى في 31 أغسطس 2009، ولا سيما الفقرة 23 من الإعلان التي قرر فيها رؤساء الدولي والحكومات إعلان عام 2010 عام السلام والأمن في أفريقيا؛
 - 3- **يذكر أيضاً** بأنه بينما تم تحقيق مكاسب هامة وتم تخفيض عدد النزاعات في القارة خلال السنوات الأخيرة على نحو كبير، غير أنه لا يزال هناك عدد هائل من البلدان الأفريقية واقعة في حلقة مفرغة من النزاعات ذات العواقب المدمرة؛
 - 4- **يؤكد الحاجة** إلى التفعيل الكامل لهندسة السلم والأمن بغية تعزيز قدرة القارة على التصدي لتحديات السلم والأمن في القارة بنجاح؛
 - 5- **يشدد على أن عام السلم والأمن** سوف يكون بمثابة فرصة مواتية للشعوب والقادة الأفريقيين وكذلك للمؤسسات الأفريقية، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، لاستعراض الجهود الحالية نحو السلام في القارة بهدف دعمها والعمل، حيثما يكون ذلك ملائماً، على إطلاق مبادرات جديدة، لا سيما من خلال:
- (1) إعطاء مزيد من الزخم لجهود السلم والأمن في القارة؛

(2) توفير رؤية أعمق للجهود الحالية والماضية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي على الصعيد الميداني؛

(3) التعجيل بتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء حيال مختلف صكوك الاتحاد الأفريقي المتصلة بالسلم والأمن؛

(4) تحقيق التآزر بين الجهود الرسمية لتعزيز السلم والأمن والجهود التي تبذل ميدانياً من جانب المجتمعات المحلية؛

(5) تعبئة الموارد لدعم جهود السلم والأمن في القارة؛

6- يعرب عن دعمه الكامل للخطوات والمبادرات التي طرحت من قبل رئيس المفوضية كما هي مضمنة في تقريره عن عام السلم والأمن في أفريقيا. ويثني المؤتمر على المفوضية للخطوات التي اتخذت بالفعل نحو تنفيذ عام السلم والأمن، ولا سيما بناء الشراكات المطلوبة وتعبئة الموارد والأنشطة خارج القارة؛

7- يطلب من رئيس المفوضية مواصلة هذه الجهود والشروع، على وجه الاستعجال، في اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم احتفال ناجح بعام السلم والأمن، خاصة من خلال حشد الموارد البشرية والفنية والمالية وضمان الانخراط النشط لجميع هياكل الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، بما في ذلك البرلمان الأفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمؤسسات المتخصصة للاتحاد الأفريقي والعمل، من بين جملة أمور أخرى، على تعبئة القطاع الخاص والمجتمع المدني الإفريقيين وكذلك دعم الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف للاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين ذي الصلة. في هذا الصدد، يرحب المؤتمر بالشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأفريقي لكرة القدم وكذلك بالدعم المالي والفني الذي وفرته الحكومة الألمانية والتزام اليونيسيف بالعمل مع الاتحاد الأفريقي من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الفني نحو الاحتفال الناجح بعام السلم والأمن في أفريقيا؛

8- يؤكد الدور الحيوي للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ويحثها على اغتنام فرصة عام السلم والأمن لإلقاء الضوء على الإجراءات المتخذة في مجال تعزيز السلم والأمن وتكثيف جهودها في هذا الصدد، بما في ذلك بالتوقيع والتصديق على صكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة وضمان التنفيذ الفعال للالتزامات المضمنة فيها. يرحب المؤتمر بدخول معاهدة بليندابا وميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك إلى حيز التنفيذ حيث أنهما يثران الإطار المعياري للاتحاد الأفريقي لمنع الهيكلية للنزاعات ويدعو مجدداً جميع الدول الأعضاء، التي لم تفعل ذلك بعد، إلى التعجيل باتخاذ الخطوات المطلوبة لتصبح أطرافاً في الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم؛

9- يحث الدول الأعضاء أيضاً على اتخاذ التدابير الضرورية لإنجاح الحملة واتخاذ خطوات أخرى لدعم عام السلم والأمن، بما في ذلك إصدار طوابع خاصة وتوفير حيز ومكان بالمجان للدعاية والإعلانات في وسائل الإعلام الحكومية لتسهيل المسيرة الناجحة لشعلة السلام؛

10- يطلب من مجلس السلم والأمن القيام بأنشطة محددة لدعم عام السلم والأمن، لا سيما من خلال عقد اجتماعات في البلدان المتضررة من النزاعات والقيام بالمزيد من الزيارات الميدانية، وبذلك يتأتى لأعضاء مجلس السلم والأمن التعرف على الحقائق الخاصة بهذه الدول من مصدرها الأول وأن يكونوا أكثر استباقية في بحث أوضاع النزاعات المحتملة والتي بدأت بالفعل، بينما يظلون معنيين بالبلدان الخارجة من نزاعات، ويطلب أيضاً من مجلس السلم والأمن تكريس دورات خاصة لموضوع النساء والأطفال في النزاعات؛ وإذ يقر بأن النساء والأطفال هم الأكثر تضرراً من النزاعات التي تدمر أجزاء من قارتنا ويذكر بإطلاق العقد الأفريقي للنساء كما تقرر ذلك خلال الدورة العادية الثانية عشرة للمؤتمر، يعلن أنه يعزز النوايا الحسنة المتضمنة فيه وإعلان 2010 العام الأفريقي للسلم والأمن،

ومواصلة تحقيق هذه الأهداف خلال العقد الأفريقي للنساء القادم، مع تنشيط

وتعزيز تحقيق السلام والأمن والازدهار الدائمين في القارة؛

11-يشير إلى أنه خلال الاثنى عشر شهراً القادمة، سوف تحتفل سبع عشرة

دولة بالعيد الخمسين لاستقلالها وسوف تسجل هذه الاحتفالات بداية جديدة

تعلن عهداً جديداً للقارة، خاصة من خلال جهود متجددة لمواجهة تحدي

السلم والأمن؛

12-يدعو البلدان الأفريقية المعنية إلى انتهاز فرصة إقامة أيامها الوطنية للعمل

مع المفوضية في تنفيذ البرامج الداعمة لعام السلم والأمن؛

13-يدعو جميع شركاء الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تقديم

دعمهم الكامل للاتحاد الأفريقي لضمان احتفال ناجح بيوم السلم والأمن

ويشجعهم على العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتحديد الأنشطة التي

من الممكن تنفيذها في هذا الصدد؛

14-يطلب من رئيس المفوضية أن يقدم تقريراً مرحلياً عن تنفيذ حملة عام السلم

والأمن إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يوليو 2010.

مقرر

بشأن الموقف الأفريقي الموحد من استعراض الخمس عشرة سنة
لتنفيذ منهاج عمل بيجين

إن المؤتمر:

- 1- يحيط علماً بالتقرير عن الموقف الأفريقي الموحد من استعراض الخمس عشرة سنة لتنفيذ منهاج عمل بيجين والتوصيات الواردة فيه؛
- 2- يدعو الأمم المتحدة إلى بحث وإدماج الموقف الأفريقي الموحد من استعراض الخمس عشرة سنة لتنفيذ منهاج عمل بيجين وذلك خلال الاستعراض الشامل.



مقرر

بشأن إنشاء صندوق المرأة الأفريقية

إن المؤتمر:

- 1- **يحيط علماً** بتوصيات المجلس التنفيذي الرامية إلى إطلاق صندوق المرأة الأفريقية؛
- 2- **يقرر إطلاق** صندوق المرأة الأفريقية وفقاً لمقرر المؤتمر رقم ASSEMBLY/AU/DEC.143 (VIII) الصادر في أديس أبابا، إثيوبيا في يناير 2007.



مقرر

**بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة العادية الخامسة عشرة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي**

إن المؤتمر:

1- يشير إلى قبوله خلال الدورة العادية الحادية عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، من 30 يونيو إلى أول يوليو 2008، دعوة جمهورية أوغندا لاستضافة الدورة العادية الخامسة عشرة للمؤتمر في كمبالا؛

2- يجدد الإعراب عن تقديره لحكومة جمهورية أوغندا على عرضها استضافة الدورة العادية الخامسة عشرة للمؤتمر؛

3- يقبل التواريخ المقترحة من جمهورية أوغندا والمفوضية لعقد اجتماعات مؤتمر القمة في كمبالا على النحو التالي:

- 1- من 19 إلى 20 يوليو 2010: الدورة العادية العشرون للجنة الممثلين الدائمين.
- 2- من 22 إلى 23 يوليو 2010: الدورة العادية السابعة عشرة للمجلس التنفيذي.
- 3- من 25 إلى 27 يوليو 2010: الدورة العادية الخامسة عشرة للمؤتمر.

—

مقرر بشأن مدغشقر

إن المؤتمر:

- 1- يعرب عن قلقه البالغ إزاء الأزمة السياسية المستمرة في مدغشقر؛
- 2- يعترف بأهمية وصلاحيات اتفاق مابوتو وقانون أديس أبابا الإضافي؛
- 3- يشدد على أن هذه الاتفاقيات لا تزال هي خارطة الطريق الوحيدة للحل الشامل للأزمة في مدغشقر، ويحث على التعجيل بتنفيذها بدقة؛
- 4- يحث النظام غير الشرعي في مدغشقر على الكف عن فرض حلول أحادية الجانب للأزمة الراهنة، مما يشكل تحايلاً على اتفاق مابوتو وقانون أديس أبابا الإضافي؛
- 5- يعترف بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي من أجل عودة النظام الدستوري في مدغشقر؛
- 6- يرحب بمختلف اجتماعات القمة والمقررات الصادرة عن قادة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، وقد عقدت هذه الاجتماعات في مابوتو يومي 8 و9 أغسطس 2009 وفي أديس أبابا من 2 إلى 6 نوفمبر 2009؛
- 7- يطلب من المفوضية ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي مواصلة العمل معاً على مساعدة عملية المفاوضات في مدغشقر؛
- 8- يؤكد الدور القيادي الذي تقوم به مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في عملية الوساطة، في ضوء مسؤولياتها الإقليمية ومزاياها النسبية؛
- 9- يشدد على ضرورة إنشاء آلية المتابعة المنصوص عليها في الفقرة 12 من مرسوم أديس أبابا الإضافي الصادر في 6 نوفمبر 2009؛

- 10- يعرب عن دعمه الكامل لفخامة جواكيم شيسانو الرئيس السابق لجمهورية موزمبيق ووسيط مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وفريقه للوساطة على مساعيهم الرامية إلى عودة النظام الدستوري في مدغشقر؛
- 11- يلاحظ المقترحات التي قدمها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الأطراف الملجاشية خلال زيارته إلى مدغشقر يومي 21 و22 يناير 2010، ويحث الأطراف على الاستجابة لهذه المقترحات على نحو عاجل؛
- 12- يطلب إلى مجلس السلم والأمن الاجتماع في وقت لاحق لاستعراض الوضع واتخاذ القرارات اللازمة في ضوء الوثائق ذات الصلة للاتحاد الأفريقي؛
- 13- يناشد الشركاء الدوليين الاستمرار في تقديم الدعم الكامل للجهود التي تبذل من أجل حل الأزمة في مدغشقر واستعادة النظام الدستوري في ظل الإطار المؤسسي الذي أقره المؤتمر.



مقرر

بشأن انتخاب أعضاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي،

الوثيقة EX.CL/578 (XVI)

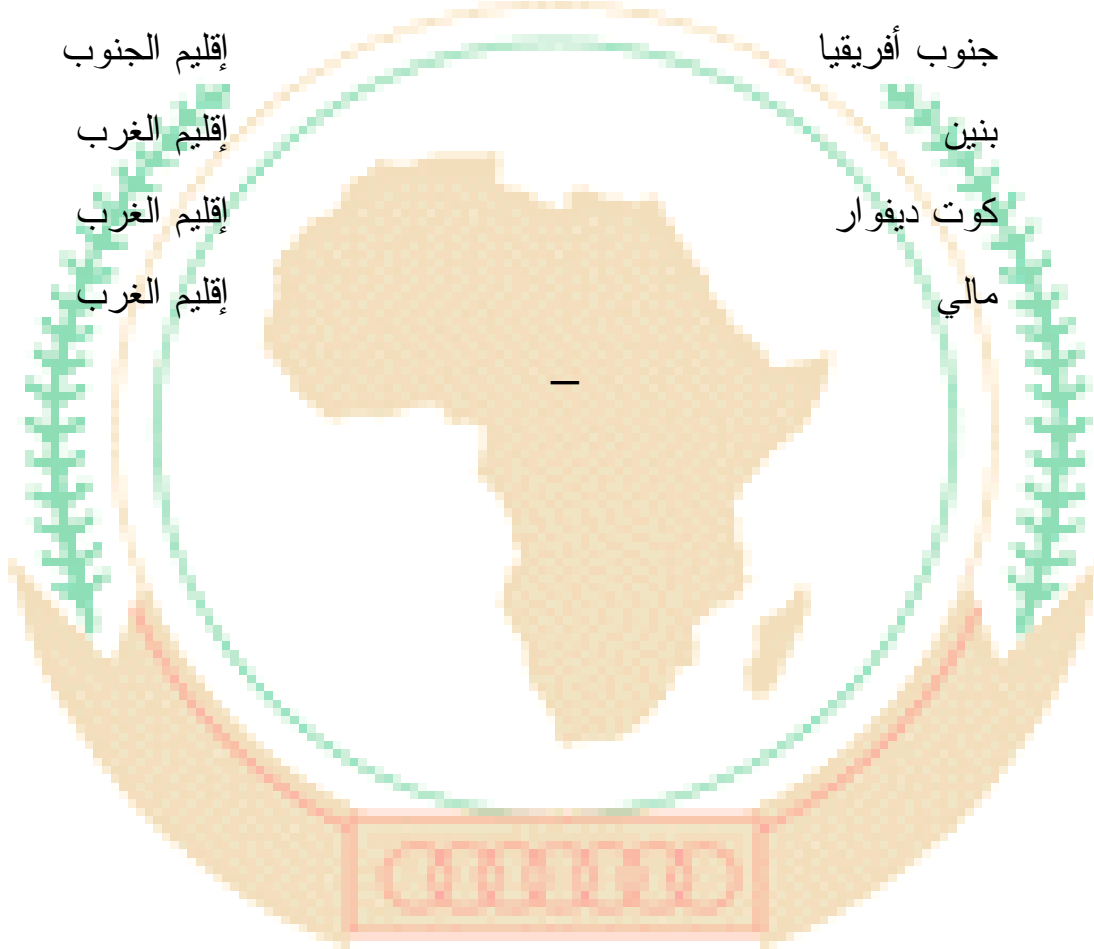
إن المؤتمر:

- 1- يحيط علماً بانتخاب أعضاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي من قبل المجلس التنفيذي؛
- 2- يعين الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن الخمسة (5) التالية أسماؤها لفترة ثلاث سنوات ابتداءً من أول أبريل 2010:

<u>الإقليم</u>	<u>اسم البلد</u>
إقليم الوسط	غينيا الاستوائية
إقليم الشرق	كينيا
إقليم الشمال	ليبيا
إقليم الجنوب	زيمبابوي
إقليم الغرب	نيجيريا

- 3- يعين أيضا الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن العشرة (10) التالية أسماؤها لفترة سنتين (2) ابتداءً من أول أبريل 2010:

<u>الإقليم</u>	<u>اسم البلد</u>
إقليم الوسط	بوروندي
إقليم الوسط	تشاد
إقليم الشرق	جيبوتي
إقليم الشرق	رواندا
إقليم الشمال	موريتانيا
إقليم الجنوب	ناميبيا
إقليم الجنوب	جنوب أفريقيا
إقليم الغرب	بنين
إقليم الغرب	كوت ديفوار
إقليم الغرب	مالي



مقرر

بشأن المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو¹،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/10(XIV)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بتقرير دولة السيد ملس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، منسق مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقيين حول تغير المناخ، عن سير ونتائج المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، المنعقد في كوبنهاجن، الدانمارك في ديسمبر 2009؛
2. **يجيز أحكام** اتفاقية كوبنهاجن، ويشجع جميع الدول الأعضاء الراغبة في تقديم المساهمات الفردية إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على القيام بذلك دعماً للاتفاقية في سياق المسؤوليات المشتركة والمتباينة، ومدعومة بوسائل التنفيذ؛
3. **يعيد تأكيد تصميمه** على البقاء موحدًا خلال جميع المفاوضات القادمة حول تغير المناخ ويجيز تمديد ولاية دولة السيد ملس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية كمنسق لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقيين حول تغير المناخ لقيادة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقيين حول تغير المناخ خلال مؤتمري الأطراف القادمين (السادس عشر في مكسيكو والسابع عشر في جنوب إفريقيا في 2010 و 2011 على التوالي)؛

¹ سجلت مصر تحفظها.

4. **يطلب** من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقيين حول تغير المناخ، إنشاء هيكل تفاوضي موحد ومنسق على مستوى الوزراء والخبراء ليحل محل آلية التنسيق الحالية؛

5. **يطلب أيضا** من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقيين حول تغير المناخ عقد اجتماع لما بعد اجتماع الأطراف الخامس عشر قبل انعقاد المؤتمر في بون، ألمانيا، في مارس 2010 بهدف التحضير لكافة اجتماعات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقيين حول تغير المناخ الأخرى المحددة في تقرير رئيس مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقيين حول تغير المناخ؛

6. **يطلب** من رئيس المفوضية أيضاً اتخاذ كافة التدابير الضرورية لتسجيل الاتحاد الأفريقي كطرف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لأغراض التفاوض وبما يتماشى مع الحق السيادي لدوله الأعضاء.

—

مقرر

بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)

إن المؤتمر:

1- **يحيط علماً مع التقدير** بتقرير رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد، دولة أتو ملس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية؛

2- **ينوه ويرحب** بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج النيباد، وخاصة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا للاتحاد الأفريقي/النيباد، من خلال التوقيع على اتفاقات البرنامج واستكمال إطار النيباد الاستراتيجي لتنمية القدرات كمرجع مشترك وأداة متكاملة لمعالجة التحديات المتعلقة بالقدرات في أفريقيا؛

3- **يذكر** بمقرر الاتحاد الأفريقي رقم (XII) ASSEMBLY/AU/DEC.241 الصادر عن دورته العادية الثانية عشرة بشأن الحاجة إلى الالتزام بشراكات متماسكة ومنظمة ذات طابع مؤسسي مع مجموعة الـ8 ويشير إلى نتائج اجتماع أكيبا بين مجموعة الـ8 وأفريقيا في يوليو 2009، بما في ذلك إطلاق مبادرة أكيبا للـ20 بليون دولار أمريكي لصالح الأمن الغذائي، وقمة مجموعة الـ20 في بيتسبيرج في سبتمبر 2009 ونتائج المنتدى الثالث عشر لشراكات أفريقيا؛

4- **يلاحظ** أن السياق العالمي الجديد المتعلق بمجموعة الـ8 ومجموعة الـ20 التي تعتبر بمثابة المنتدى الأول للتعاون الاقتصادي الدولي، إنما يحتم القيام بمراجعة شاملة لإستراتيجية شراكات أفريقيا في إطار المنظومة العالمية الجديدة للحكم. وفي هذا الصدد، يشير إلى أن مجموعة الـ8 قد أنشأت آلية للمساعدة مع أفريقيا وعليه **يوافق** على ضرورة إجراء أفريقيا تقييماً مستقلاً

للسراكة بين مجموعة الـ8 وأفريقيا كمساهمة في الاجتماع المقبل بين مجموعة الـ8 وأفريقيا؛

5- **يطلب** من الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد، بالتعاون مع منتدى تنمية أفريقيا، إجراء التقييم وعرض النتائج بحلول قمة مجموعة الـ8 في يونيو 2010؛

6- **يحث** على اعتماد نهج استراتيجي جديد يركز على حوار الشراكة حول المسائل المتعلقة بالسياسات الإنمائية لأفريقيا، ويدعو إلى إضفاء الصبغة المؤسسية على مشاركة أفريقيا في إطار مجموعة الـ20 وتحقيق الانتقال النموذجي المنشود من إدارة الفقر في القارة إلى التحول الاقتصادي لأفريقيا حتى تبرز كقطب جديد للنمو من أجل معالجة اختلال التوازن القائم والاضطلاع بدور مهم في الاقتصاد العالمي المتكامل.



مقرر

بشأن دمج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) في هياكل وعمليات

الاتحاد الإفريقي بما في ذلك إنشاء وكالة التنسيق والتخطيط للنيباد

إن المؤتمر:

- 1- يستحضر ويجدد تأكيد مقرر الدورة الثانية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقدة في مابوتو في يوليو 2003، والاستنتاجات المكونة من ثلاث عشرة نقطة لاجتماع استئثار الأفكار حول النيباد المنعقد في الجزائر العاصمة في مارس 2007 على نحو ما أجازته الدورة العاشرة للمؤتمر المنعقدة في أديس أبابا في فبراير 2008، ونتائج قمة مراجعة النيباد المنعقدة في داكار في أبريل 2008 كأساس لدمج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي؛
- 2- يستحضر أيضا اعتماد النيباد كبرنامج للاتحاد الإفريقي من قبل الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك المنعقد في يوليو 2001 في لوساكا، زامبيا، ويكرر أن رؤية وبرنامج النيباد ظل منذ إنشائها جزءا لا يتجزأ من الاتحاد الإفريقي؛
- 3- يلاحظ التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الدراسة الاستشارية حول الدمج بين الاتحاد الإفريقي والنيباد التي تم إعدادها في ديسمبر 2008 وتشابه وجهات نظر مفوضية الاتحاد الإفريقي وأمانة النيباد حول التوصيات فضلا عن المشاورات الواسعة مع مختلف أصحاب المصالح الإفريقيين؛
- 4- يجيز توصيات الاجتماع الحادي والعشرين للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد كما أعاد الاجتماع الثاني والعشرون لهذه اللجنة تقديمها حول إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي؛
- 5- يوافق بموجبه على ما يلي:

أ (إنشاء وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد كهيئة فنية للاتحاد الإفريقي محل أمانة النيباد مع الصلاحيات التالية:

(1) تسهيل وتنسيق تنفيذ البرامج والمشاريع القارية والإقليمية ذات الأولوية؛

(2) تعبئة الموارد والشركاء دعماً لتنفيذ البرامج والمشاريع الإفريقية ذات الأولوية؛

(3) إجراء وتنسيق الأبحاث وإدارة المعرفة؛

(4) مراقبة وتقييم تنفيذ البرامج والمشاريع؛

(5) الدعوة لكسب التأييد لرؤية ورسالة الاتحاد الإفريقي والنيباد ومبادئهما وقيمتيهما الأساسية.

ب (الملامح الرئيسية لهيكل إدارة النيباد:

(1) لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد مع تغيير التسمية إلى لجنة التوجيه لرؤساء دول وحكومات النيباد.

(2) تكون لجنة التوجيه لرؤساء دول وحكومات النيباد بمثابة لجنة فرعية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي توفر القيادة السياسية والتوجيه الاستراتيجي حول برنامج النيباد وترفع توصياتها إلى المؤتمر لاعتمادها.

(3) إن لجنة التوجيه لرؤساء دول وحكومات النيباد هي جوهر وروح النيباد ومكلفة بالمهمة الرئيسية المتمثلة في التنسيق الرفيع المستوى للقطاعات ذات الأولوية للنيباد.

(4) هيئة وسيطة تربط بين لجنة التوجيه لرؤساء دول وحكومات النيباد والوكالة الجديدة مكونة من توجيه النيباد.

(5) يمارس رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي السلطة الإشرافية على وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد بينما يعطي هذه الوكالة الجديدة المرونة الكافية واللازمة لقيامها بصلاحياتها وبالتالي الحفاظ على الهوية الإيجابية المؤسسية لبرنامج النيباد داخل الاتحاد الإفريقي.

(ج) يكون تمويل وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد وأنشطتها البرنامجية من خلال ما يلي:

- (1) ميزانية مقررة من المصادر القانونية لمفوضية الاتحاد الإفريقي.
- (2) مواصلة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي دفع المساهمات الطوعية.
- (3) الدعم المالي الإضافي من الشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص وفقا للنظم واللوائح المالية للاتحاد الإفريقي.

(د) الحث على الاستكمال المبكر لاتفاقية مقر دائم لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد بين سلطات جنوب أفريقيا ومفوضية الاتحاد الإفريقي بالتشاور مع كيان النيباد.

(هـ) قيام رئيسا لجنة التوجيه لرؤساء دول وحكومات النيباد ومفوضية الاتحاد الإفريقي بمنح الرئيس التنفيذي للنيباد صلاحية تحديد الأساليب وخارطة الطريق للإطلاق والتشغيل الفعال والسلس لوكالة التخطيط والتنسيق الجديدة للنيباد بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي قبيل انعقاد الدورة العادية القادمة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي.

6- يعرب عن تقديره للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الإفريقية وسائر أصحاب المصالح على مساهماتهم في عملية إدماج النيباد في الاتحاد الإفريقي.

مقرر

بشأن الاستجابة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بالتقرير عن المبادرات المتعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية والاستجابة لها من قبل المؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف بما في ذلك البنك الأفريقي للتنمية وكذلك البلدان الأفريقية.
2. يشيد بالدور الذي قامت به مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في دفع الموقف الأفريقي من الأزمة خلال مختلف المنتديات الدولية مثل مجموعة الـ 8 ومجموعة الـ 20.
3. يعرب عن قلقه من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على البلدان الأفريقية على الرغم من أن اقتصاداتها هي أقل اندماجا في النظام المالي الدولي.
4. يشيد أيضاً بالجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية والبلدان الأفريقية وبنوك التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف وغيرها من أجل تخفيف أثر الأزمة.
5. يرحب بنتائج قمة مجموعة الـ 20 المنعقدة في بيتسبيرج، الولايات المتحدة الأمريكية، في سبتمبر 2009، بما في ذلك الحاجة إلى مزيد من الإصغاء لأفريقيا وزيادة مستوى تمثيلها في مؤسسات بريتون وودز، والنتائج المتعلقة بزيادة رأس المال العام لبنوك التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف بما فيها البنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي، ومبيعات الذهب، وتخفيف عبء الديون، ومراجعة إطار استدامة الديون وإعادة النظر في إطار دعم الديون وضرورة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية،

- وزيادة حيز السياسات، والتجارة بما في ذلك اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وتغير المناخ، ودعم التكامل الإقليمي في أفريقيا.
6. **يناشد** البلدان المتقدمة وكذلك المؤسسات المالية الدولية التعجيل بتنفيذ التوصيات والالتزامات المعلنة خلال قمة مجموعة الـ20 المنعقدة في بيتسبيرج.
7. **يشيد** بالبنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي على تحمل العبء الأكبر خلال الدورة الحادية عشرة لتجديد موارد صندوق التنمية الأفريقي والدورة الخامسة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، على التوالي، وعلى إيجاد تسهيلات جديدة لدعم البلدان الأفريقية وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض لتمكينها من مواجهة الأزمة.
8. **يويد** التعجيل بالدورة الثانية عشرة لتجديد موارد صندوق التنمية الأفريقي والدورة السادسة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية بالنظر إلى أن البنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي قد تحملا العبء الأكبر خلال الدورتين الحادية عشرة والخامسة عشرة على التوالي لتجديد موارد كل من صندوق التنمية الأفريقي والمؤسسة الإنمائية الدولية.
9. **يلاحظ** مع القلق أن الأزمة قد أدت إلى زيادة الطلب على موارد البنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي وأن موارد هذين البنكين قد تصبح قريباً غير كافية لدعم البلدان ذات الدخل المنخفض للتخفيف من أثر الأزمة الراهنة عليها وتمكينها من استئناف نموها.
10. **يذكر** بضرورة تحقيق البلدان الأفريقية الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد بعام 2015 **ويدعو** إلى أن يتم بصورة قوية وفي حينه، تجديد موارد صندوق التنمية الأفريقي والمؤسسة الإنمائية الدولية خلال دورتي التجديد الثانية عشرة والسادسة عشرة على التوالي والتبكير بزيادة رأس المال العام للمؤسستين حتى يتسنى لهما، من بين أمور أخرى، دعم البلدان ذات الدخل المنخفض.

11. **يطلب من المفوضية، بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، مواصلة رصد أثر الأزمة على البلدان الأفريقية وكذلك تنفيذ التزامات قمة مجموعة الـ20.**

—



مقرر

بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة

إن المؤتمر:

1. يصادق على تقرير لجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛
2. يعيد التأكيد على توافق إيزولويني وإعلان سرت حول إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة الذي يتضمن الموقف الإفريقي الموحد ويدعو إلى الترويج المكثف له لضمان تحدث إفريقيا بصوت واحد حول مسألة إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة.
3. يحيط علماً أيضاً بالتطورات الراهنة في المفاوضات الحكومية المشتركة ويشجع لجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات على مواصلة الترويج لمصالح إفريقيا في عملية إصلاح مجلس الأمن والدفاع عنها؛
4. يطلب من لجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات عقد اجتماعات منتظمة بهدف مواكبة التطورات وإبلاغ قادة أفريقيا بالأمر تبعاً لذلك.
5. يطلب أيضاً من ممثلي لجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات الإفريقيين الدائمين لدى الأمم المتحدة العمل بصورة وثيقة مع الممثلين الإفريقيين الدائمين الآخرين لدى الأمم المتحدة وكذلك مع المجموعات الأخرى ذات الصلة في سياق المفاوضات الحكومية المشتركة الجارية حول إصلاح مجلس الأمن.
6. يطلب أيضاً من المفوضية مواصلة تسهيل أنشطة ممثلي لجنة العشرة الإفريقيين الدائمين لدى الأمم المتحدة لتمكينهم من الدفاع عن مصلحة إفريقيا على أساس توافق إيزولويني وإعلان سرت.

7. يدعو لجنة العشرة إلى إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض حتى تحقق أفريقيا أهدافها ورفع تقرير عن التقدم المحرز إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر المقرر عقدها في يوليو 2010.

—



مقرر

بشأن ملاحق النظام الأساسي لبنك الاستثمار الإفريقي

إن المؤتمر:

- 1- يحيط علماً بالمقرر EX.CL/DEC.550(XVI) الصادر عن المجلس التنفيذي والذي يوصى باعتماد ملاحق النظام الأساسي لبنك الاستثمار الإفريقي.
- 2- يعتمد ملاحق النظام الأساسي لبنك الاستثمار الإفريقي ومن بينها السيناريو "ب" على نحو ما تم تعديله حول توزيع رأس المال وحقوق التصويت لبنك الاستثمار الأفريقيين بين الدول الأعضاء، واختيار حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي كوحدة حساب لبنك الاستثمار الإفريقي حتى إصدار العملة الأفريقية الموحدة.
- 3- يطلب من الدول الأعضاء التي لم توقع على بروتوكول وملاحق النظام الأساسي لبنك الاستثمار الإفريقي ولم تصدق عليها، القيام بذلك.

مقرر**بشأن ميزانية الاتحاد الإفريقي للسنة المالية 2010¹،****الوثيقة ASSEMBLY/AU/13 (XIV)****إن المؤتمر:**

1. **يعتمد** ميزانية الاتحاد الإفريقي لسنة 2010 بمبلغ قيمته

250,453,697 دولاراً أمريكياً موزعة على النحو التالي:

- مبلغ إجمالي قيمته 111,763,676 دولار أمريكي كمساهمات

مقدرة للدول الأعضاء وفقاً للجدول الحالي لتقدير الأنصبة،

الذي يشمل رصيد الميزانية البرنامجية التي تبلغ

11,171,000 دولار أمريكي؛

- مبلغ إجمالي قيمته 500,000,000 دولاراً أمريكياً من المبلغ

المخصص لشراء مبنى مكتب واشنطن؛

- مبلغ إجمالي قيمته 133,690,021 دولار أمريكي مخصص

للبرامج تم الحصول عليه من الشركاء الدوليين.

2. **يعتمد** توزيع الميزانية بين أجهزة الاتحاد الإفريقي على النحو التالي:

الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	ميزانية البرامج (بالدولار الأمريكي)	الميزانية التشغيلية (بالدولار الأمريكي)	
217.462.866	135,415,745	82.047.121	مفوضية الاتحاد الإفريقي
14,149,250	5,019,514	9,129,736	البرلمان الإفريقي
4,929,852	1,960,978	2,968,874	اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

¹ سجلت تونس تحفظها عليه.

الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	ميزانية البرامج (بالدولار الأمريكي)	الميزانية التشغيلية (بالدولار الأمريكي)	
7,939,375	1,769,784	6,169,591	المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
1.531.500	-	1.531.500	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي
225,000		225,000	لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي
3,020,854		3,020,854	النيباد
500,000		500,000	المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد
695,000	695,000		مجلس السلم والأمن
250,453,697	144,861,021	105,592,676	الإجمالي

3. **يطلب** من المفوضية تنفيذ القرار بزيادة مساهمات الدول الأعضاء في صندوق السلام من 6% إلى 12% على مدى ثلاث سنوات اعتباراً من عام 2011.

4. **يطلب** من المفوضية أيضاً تخفيض الأنشطة المتوقعة في 2010 بما في ذلك:

(1) الدورات الاستثنائية؛ اجتماعات وندوات المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛

(2) دورات لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي.

5. **يقرر** إرجاء التشغيل والتنفيذ الكامل للأجهزة والبرامج الجديدة إلى 2011.

6. يقرر حذف الميزانية المخصصة لمراقبة الانتخابات للبرلمان الأفريقي أو أي جهاز آخر لمراجعة الانتخابات. بعد صدور القرار بضرورة قيام المفوضية بمواصلة تنظيم البعثات المشتركة لمراقبة الانتخابات في إطار الاتحاد الأفريقي.

7. يقرر تخصيص مبلغ 3020ر854 دولار أمريكي للنيباد كميزانية أولية لدمجها في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي في انتظار:

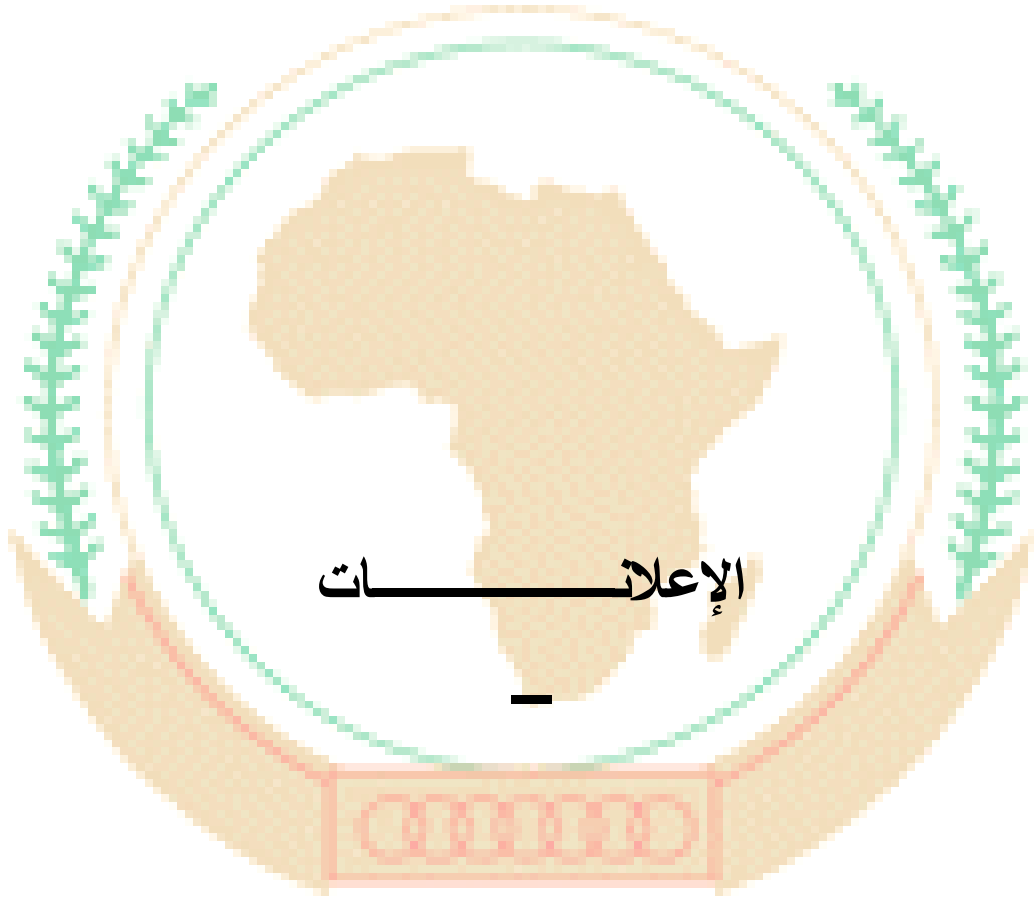
- 1) موافقة أجهزة صنع السياسات على هيكلها؛
- 2) مواصلة مواصلة برامجها مع برامج المفوضية لتفادي الازدواجية وضمن الانسجام.



مقرر بشأن زيمبابوي
(اقتراح السنغال)

إن المؤتمر:

1. يذكر بالمقرر EX.CL/DEC.252 (XIII) الصادر في سرت، الجماهيرية العظمى، في يوليو 2009 في بشأن الرفع الفوري للعقوبات المفروضة على زيمبابوي؛
2. يعرب عن استيائه من عدم التنفيذ الفعال لهذا المقرر من قبل المجتمع الدولي؛
3. يسترعي انتباه الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى الانعكاسات السلبية لعدم تطبيق المقرر المذكور على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في زيمبابوي وكذلك على رفاهية سكان هذا البلد؛
4. يدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى إعطاء الأولوية لرفع العقوبات الدولية المفروضة على زيمبابوي على الفور وبصورة نهائية؛
5. يطلب من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي ضمان تنفيذ هذا المقرر دون إبطاء ويدعوه إلى رفع تقرير إليه عن جميع الإجراءات التي يتم اتخاذها في هذا الصدد خلال الدورة العادية القادمة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي المقرر عقدها في يوليو 2010.



الإعلان

الاتحاد الإفريقي

**إعلان أديس أبابا حول تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات في أفريقيا: تحديات وآفاق التنمية،**

الوثيقة ASSEMBLY/AU/11(XIV)

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين بمناسبة الدورة العادية الرابعة عشرة لمؤتمرنا، في أديس أبابا (إثيوبيا) من 31 يناير إلى 2 فبراير 2010؛

إذ نأخذ في الاعتبار المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا)؛

وإذ نؤكد من جديد تمسكنا بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والتزامنا الجماعي بتحقيق تنمية القارة من خلال تعزيز النشاط البحثي في جميع المجالات، لا سيما في مجال العلوم والتكنولوجيا؛

وإذ نؤكد تصميمنا على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل دعم مؤسساتنا المشتركة وتزويدها بالموارد اللازمة بما يمكنها من الاضطلاع بصلاحياتها على نحو فعال، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل القمة العالمية حول مجتمع المعلومات؛

وإذ نذكر بالأهداف الإنمائية للألفية لتحقيق التنمية المستدامة لقرارتنا؛

وإذ نؤكد مجدداً تصميمنا على القضاء على الفقر وتحسين الصحة العامة والتعليم، وزيادة الإنتاج الزراعي وكذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

وإذ ندرك أن تحقيق هذه الأهداف يتوقف على قدرة دولنا على استخدام الطاقات الكامنة الضخمة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى رغبتها أيضاً في ضمان استثمارات متزايدة ومستمرة تركز لهذا القطاع؛

وإذ نعرب عن اقتناعنا بالدور الأساسي والجوهرى الذي يمكن أن تضطلع به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار عملية التنمية والتكامل في أفريقيا، لا سيما، بوضع إطار قانوني وتنظيمي متنسق جاذب للاستثمارات، وإرساء البنية

التحتية المشتركة للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقارب بين الشبكات والخدمات والإدارات؛

وإذ نرحب بمختلف المبادرات الخاصة بتنفيذ القرارات والإعلانات الصادرة عن مرحلتي القمة العالمية حول مجتمع المعلومات المنعقدة في جنيف في 2003 وفي تونس العاصمة عام 2005، وكذلك الشراكات الدولية، بما في ذلك أساساً مبادرة ربط أفريقيا" التي تم إطلاقها في كيجالي، رواندا في عام 2007 خلال قمة ربط أفريقيا المنعقدة يومي 29 و30 أكتوبر 2007، من أجل البنية التحتية في أفريقيا، النيباد، شراكة أفريقيا-الاتحاد الأوروبي حول العلوم ومجتمع المعلومات والفضاء ومبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والصندوق العالمي للتضامن الرقمي؛

وإذ نذكر بمقرر المجلس التنفيذي الذي تم اعتماد إعلان أوليفر تامبو بموجبه لإنشاء آلية لتعجيل ورصد تنفيذ خطة العمل الأفريقية الإقليمية حول اقتصاد المعرفة والإطار المرجعي لمواءمة السياسات والنظم الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا واستراتيجيات وخطط عمل تنمية القطاع البريدي في أفريقيا؛

نعلم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قطاعاً ذا أولوية قصوى في برامجنا التنموية ونحث، بالتالي، الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين على أن تعتبر البنية التحتية وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرفقاً عاماً؛

1- نتعهد بما يلي:

1) تكثيف أنشطة تنفيذ الإطار المرجعي لمواءمة السياسات والنظم في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا، والعمل من أجل تنمية القطاع البريدي وكذلك خطة العمل الإقليمية لاقتصاد المعرفة في أفريقيا؛

2) دعم البرامج الوطنية والتعاون الإقليمي من أجل تنمية وترابط البنية التحتية لموجة الذبذبات الطويلة الأفريقية ونشر نقاط تبادل الانترنت الإقليمية وتحسين الربط في المناطق الريفية على أساس مبادئ الحياد التكنولوجي وعدم التمييز والوصول المفتوح بدعم البرنامج واستغلال سبل التعاون مع قطاعي النقل والطاقة؛

3) إيلاء اهتمام خاص في سياساتنا واستراتيجياتنا الخاصة بتنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للقطاع البريدي باعتباره قاطرة مهمة للوصول إلى سكاننا في المناطق الريفية وتكنولوجيا البث الإذاعي الرقمي في إفريقيا؛

4) إعداد برامج ودورات تدريبية لاكتساب كفاءات أساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات، لا سيما لأجهزة الضبط والتنظيم الوطنية والإقليمية؛

5) تعزيز أعمال بحثية وتنموية وكذلك تهيئة بيئة مواتية للابتكار والأعمال في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغية نشر حلول وخدمات تتلاءم مع ظروف واحتياجات المستخدمين الأفريقيين؛

6) دعم تفعيل منتدى جمعية منظمي الاتصالات السلكية واللاسلكية كهيئة غير ملزمة وكذلك أنشطة إنشاء مضايمين محلية وخدمات اجتماعية واقتصادية تتلاءم مع مقتضيات تنمية أفريقيا وتنفيذ استراتيجيات الإنترنت التي تكفل الأمن والحرية والسرية والازدهار لكل فرد وللجميع؛

7) تشجيع المواءمة والإدارة المتسمة بالكفاءة لطيف التردد الإذاعي، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي، للموارد النادرة المتاحة لهذا القطاع (طيف التردد اللاسلكي، خطط الترقيم، الخ...) وتعزيز منهج منسق للتنمية الفعالة لخدمات موجة الذبذبات اللاسلكية العريضة؛

8) تشجيع البيئة التنظيمية المواتية لتنفيذ نماذج مبتكرة للشراكة والتمويل العام-الخاص، وتقاسم البنية التحتية، وتطبيق نظام ضريبي مناسب على أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة على المستويين الوطني والإقليمي من أجل خفض التعريفات وتحسين مستوى الخدمات التي يقدمها القطاع.

2- نطلب من المفوضية ما يلي:

1) وضع أجندة رقمية أفريقية تحدد المراحل الرئيسية، وذلك بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ومؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات المتخصصة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا وذلك لبناء سوق أفريقية منسقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول 2020.

2) إعداد منهج متجانس ومتكامل وإنشاء آلية تنسيق يشارك فيها الفاعلون الأفريقيون الرئيسيون والشركاء الإنمائيون لتنفيذ ومتابعة هذا الإعلان.

3- نوجه نداءً للشركاء الإنمائيين وعلى الأخص مؤسسات التمويل، لدعم تنفيذ هذا الإعلان وإدراج الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن أولوياتهم بمنحها شروط تمويلية مماثلة لتلك التي تمنح للبنية التحتية الأساسية ذات المنفعة العامة.

إعلان مؤتمر الاتحاد الأفريقي حول الوضع في جمهورية هايتي

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الرابعة عشرة لمؤتمرنا المنعقد في أديس أبابا، إثيوبيا، في 31 يناير 2010 ويومي 1 و2 فبراير 2010؛

إذ نعرب عن تأثرنا البالغ بالمأساة التي يعيشها شعب هايتي إثر الزلزال الذي ضرب هذا البلد في 12 يناير 2010، وأدى إلى دمار كبير جداً؛

وإذ ندرك المحن القاسية العديدة والقاسية التي عاشها شعب هايتي منذ سنوات طويلة؛

وإذ نعرب عن قلقنا إزاء خطورة الوضع الإنساني السائد حالياً في البلاد؛

وإذ ندرك العلاقات العميقة والعريقة التي تربط أفريقيا بهايتي وتراثهما المشترك؛

1- نعرب لحكومة وشعب هايتي عن تضامننا وتعاطفنا مع الأهالي المنكوبين وعن تعازينا الخالصة للأسر المنكوبة.

2- نترحم على روح الفقيد السيد هادي عنابي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وكذلك على أرواح جميع ممثلي المجتمع الدولي الذين ماتوا خلال هذه المأساة المرعبة.

3- نشيد بالجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة السخية لضحايا زلزال 12 يناير 2010 من ناحية، والإسهام في إعادة إعمار هايتي، من ناحية أخرى.

- 4- **نعرّب عن امتناننا للدول الأفريقية المشاركة في هذه الجهود بتقديم مساهماتها المالية والمادية.**
- 5- **نحث جميع الدول الأعضاء على إثبات تضامنها الفعال مع هايتي والتعبئة من أجل استجابة جماعية للتحدي الذي يفرضه الوضع في هايتي.**
- 6- **نشجع الدول الأعضاء على تقديم المنح الدراسية لطلبة هايتي المتضررين من هذه الكارثة.**
- 7- **نطلب من رئيس المفوضية القيام، في أقرب وقت ممكن، وبالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية، بإنشاء صندوق إنساني أفريقي من أجل هايتي، تدعي جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة فيه.**
- 8- **نطلب كذلك من رئيس المفوضية اتخاذ الإجراءات الضرورية لتعبئة الأموال من جميع شرائح المجتمع الأفريقي.**
- 9- **ندعو الأفريقيين في المهجر إلى المساهمة في هذا الصندوق.**
- 10- **نطلب أيضاً من رئيس المفوضية دراسة طرق إنشاء آلية إنسانية أفريقية للاستجابة السريعة والمنسقة والمنسجمة والفعالة للأوضاع الإنسانية الخطيرة التي قد تنشأ في أفريقيا وفي بقية أنحاء العالم.**
- 11- **نطلب من الاتحاد الأفريقي إرسال بعثة إلى هايتي في أقرب وقت ممكن للإعراب عن تعاطف وتضامن شعوب أفريقيا برمتها مع شعب هايتي.**

إعلان حول

تحطم طائرة الخطوط الجوية الإثيوبية يوم 25 يناير 2010

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المجتمعين في الدورة العادية الرابعة عشرة لمؤتمرنا في أديس أبابا، إثيوبيا، من 31 يناير إلى 2 فبراير 2010،

1- **نعرب عن بالغ الحزن والأسى للخسارة في الأرواح بسبب حادث تحطم طائرة الخطوط الجوية الإثيوبية، الرحلة رقم 409، بعد إقلاعها من بيروت، لبنان متوجهة إلى أديس أبابا، إثيوبيا، يوم 25 يناير 2010،**

2- **إننا نعرب عن تعازينا القلبية وتعاطفنا مع حكومة وشعب جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية والخطوط الجوية الإثيوبية وأسرى جميع ضحايا الحادث الجوي المأساوي.**



الجامعة العربية

قرار بشأن

قرار الاتحاد الإفريقي لكرة القدم

تعليق مشاركة توجو في مباريات الدورتين القادمتين

لكأس الأمم الإفريقية

إن المؤتمر:

1. يعرب عن تعازيه القلبية وتعاطفه مع حكومة جمهورية توجو وشعبها وأسر ضحايا الهجوم الإرهابي في 8 يناير 2010 ضد المنتخب الوطني التوجولي الذي كان في طريقه لحضور مباريات كأس الأمم الإفريقية في منطقة كابيندا الأنجولية؛
2. يلاحظ أن المنتخب التوجولي تعرض خلال الحادث لخسائر في الأرواح وإصابات وصدمة نفسية كبيرة لا يمكن تناسيها أو تجاهلها؛
3. يلاحظ أيضاً مع الأسف قرار الاتحاد الإفريقي لكرة القدم تعليق مشاركة المنتخب الوطني التوجولي في مباريات كأس الأمم الإفريقية بسبب انسحابه من المنافسة بعد الهجوم الإرهابي؛
4. يلاحظ أيضاً قواعد الاتحاد الإفريقي لكرة القدم التي تمنع تدخل الحكومات في سير كرة القدم، ويرى أن هذه القواعد لا يمكن تطبيقها في هذه الحالة لأن الحكومات تتحمل في نهاية المطاف المسؤولية عن سلامة وأمن مواطنيها؛
5. يدعو الاتحاد الإفريقي لكرة القدم وهيئاته الإدارية إلى إعادة النظر في قرارهما تعليق مشاركة توجو وذلك للحفاظ على روح كرة القدم الرامية إلى الجمع بين الشعوب وروح الوحدة والمودة والتضامن الإفريقي.

—

قرار بشأن

الطاقة الشمسية في الصحراء²

إن المؤتمر:

إذ يأخذ في الاعتبار تنمية الطاقة الشمسية التي من شأنها أن تحل محل الطاقة الحرارية التي ستنتفد مصادرها،

وإذ يأخذ في الاعتبار العديد من الجوانب السلبية المرتبطة بالطاقة النووية،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن الصحراء هي مصدر للطاقة الشمسية لا ينفد،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن البلدان المتقدمة بصدد الشروع في تنفيذ مشاريع خاصة بمراكز

الطاقة الشمسية في الصحراء كمصادر بديلة للطاقة تزداد طاقتها أكثر فأكثر،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن تأخر أفريقيا في المنافسة من أجل الحصول على الطاقة الشمسية

سيؤدي إلى نقص في قدرة القارة التنافسية، ما ينعكس سلباً على اقتصادها،

يقرر ما يلي:

1) دعوة جميع البلدان التي يتوفر لديها جزء من الصحراء داخل أراضيها إلى اعتبار

الطاقة الشمسية المتوفرة في هذا الجزء من قارتنا مصدراً ثميناً يتعين إدارته

لصالح قارتنا،

2) دعوة المفوضية إلى إجراء دراسة حول مسألة الطاقة الشمسية على مستوى

الخبراء الفنيين دعماً للجهود الرامية إلى تسخير هذه الطاقة، ورفع تقرير إلى

الدورة العادية للمؤتمر في يناير 2011 من خلال المجلس التنفيذي ولجنة الممثلين

الدائمين، عن الآثار المالية لتنفيذ هذا القرار.

² تحفظ أبدته تونس.